بعد تدخل «الوطن» فندق «لاميرا» يصرف مكافآت لعماله عوضاً عن المنحة

اللاذقية - عبير سمير محمود

وصلت «الوطن» شكاوى من عدد من عمال فندق «لاميرا» في اللاذقية ممن يعملون بنظام عقود موسمية ومياومين، حول صدور تعميم بعدم شمولهم بالمنحة التي صدرت بمرسوم رئاسي نهاية الشهر الماضي بقيمة ١٠٠ ألف ليرة للعاملين في الدولة.

وحسب الشكاوى، فقد طالب هؤلاء العمال بإنصافهم بشمولية المنحة خاصة أن هناك فئات أخرى تم صرف المنحة لهم منذ عدة أيام وهم يعملون بالمنشأة نفسها، معتبرين أن حرمانهم من المنحة بعد ظلماً لهم.

مديرية السياحة وبعد متابعة «الوطن» للشكوى معها خاطبت وزير السياحة حول المشكلة ليأتي التوجيه بصرف مكافأة جيدة جداً للعاملين وفق نظام عقود أقل من ٦ أشهر إضافة للمياومين والعمال وفق عقود الإكسترا، وذلك حسب جهود العمال وتقدير الإدارة لعملهم كما ذكر مدير السياحة فادي نظام.

وقال نظام: بالنسبة لمنحة السيد الرئيس الجمهورية فهي حسب القانون للعاملين في الدولة، وبالتالي لا تشمل عمال لاميرا ولكن وزارة السياحة واقتداء بمكرمة السيد الرئيس فقد تم تأكيد صرف المنحة كاملة لمن لديهم خدمة تتجاوز ٦ أشهر وما فوق، ثم أتى التوجيه لصرف مكافأة لباقي العاملين من نظام العقود أقل من ٦ أشهر.

وأضاف مدير السياحة إن ملكية منشأة فندق «لاميرا» هي لوزارة السياحة ولكن قانون العمل في الفندق يخضع للقانون رقم ١٧ لعام ٢٠٢٠ (غير المشمول بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة، وإنما ينص على تحديد حقوق العمال وعلاقات العمل في القطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمشترك والشركات العربية والأجنبية).

وأشار نظام إلى أن منشأة «لاميرا» التي تتبع نظام العمل الفندقي لها خصوصية قطاع اقتصادي إنتاجي، ويخضع العاملون فيها للقانون رقم ١٧ وليس لقانون العاملين بالدولة.

وحسب تصريحات سابقة لمسؤولين في السياحة، فإنه وبعد انسحاب الشركات الدولية خلال فترة الأزمة والعقوبات الاقتصادية وما فرضته الحرب من مقاطعة دولية على سورية، تحولت ملكية عدة فنادق في سورية إلى ملكية وزارة السياحة بعد انسحابات وفسخ العقود التي كانت مبرمة مع الوزارة بعقود إدارة وتشغيل، ومنها فندق «لاميرا».

وفي الثاني والعشرين من الشهر الماضي أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم ١٤ لعام ٢٠٢٢ الذي يقضي بصرف منحة مالية لمرة واحدة بمبلغ مقطوع قدره ١٠٠ ألف ليرة سورية معفاة من ضريبة دخل الرواتب والأجور وأي اقتطاعات أخرى، تشمل جميع العاملين والمتقاعدين في الدولة.

خلافات زوجية بسبب الوضع المعيشي الصعب

خبير اقتصادي: إصلاح نظام الرواتب ومشاركة المواطنين بملكية مؤسسات حكومية أحد حلول الأزمة الاقتصادية

الوطن

تواجه العلاقات الزوجية تحديات كبيرة في ظل نقص الدخول والتضخم الناتج عن الوضع الاقتصادي الصعب إذ يتطلب التكيف مع الوضع الاقتصادي لعائلة من ٤ أشخاص دخلاً شهرياً لا يقل عن مليون و٥٠٠ ألف ليرة سورية ما يتطلب العمل في أكثر من وظيفة.

الخبير الاقتصادي الدكتور مطيع أبو مرة بين لصحيفة «الوطن» أن آثار الوضع الاقتصادي تبدو جلية على الوضع العائلي سواء للأسر القائمة أم لمشاريع الزواج التي يفشل القسم الأكبر منها بسبب التكاليف المرتفعة المرافقة للزواج وتكوين الأسرة.

ورأى أن الوضع المعيشي المتردي بات سبباً رئيسياً للخلافات العائلية التي قد تؤدي أحياناً لتفكك العائلة أو اضطرار رب الأسرة إلى البحث عن أكثر من مصدر للدخل وبذلك لا يتوفر له الوقت الكافي للاهتمام بالعائلة وتلبية احتياجاتها الاجتماعية، إضافة إلى انعدام الزيارات الاجتماعية بسبب ارتفاع تكاليفها، التي كانت تشكل متنفساً لتخفيف الهموم وللترفيه أحياناً.

وأوضح أن هذا ما يدفع الشباب للعزوف عن الزواج رغم حصولهم على شهادات جامعية من المفترض أن تمكنهم أن يحصلوا على فرص عمل لائقة وتؤمن لهم الدخل الكافي للمعيشة إلا أن التضخم الجامح والارتفاع المستمر في الأسعار مقابل تآكل الرواتب والأجور أسفر عن فجوة كبيرة من الصعب تجاوزها، يأتي ذلك في ظل عدم وجود إحصاءات دقيقة لمتوسط احتياجات الفرد من السلع والخدمات، مضيفاً: إلا أنه يمكن القول إن أسرة مكونة من أربعة أفراد تحتاج بالحد الأدنى إلى إنفاق ما لا يقل عن مليون وخمسمئة ألف ليرة سورية.

أما بالنسبة للحلول أكد الخبير الاقتصادي أنه لا توجد حلول سحرية يمكنها تجاوز هذه المشكلة من دون تأثيرات جانبية خاصة أن المشكلة معقدة نوعاً ما حيث إن أحد الحلول هو زيادة الرواتب إلا أن ذلك يعني ضخ كتلة نقدية إضافية لشريحة متعطشة للإنفاق وبالتالي مزيد من الطلب على السلع والخدمات وبالنتيجة ارتفاع جديد بالأسعار وتآكل في القوة الشرائية للبرة السورية وعدم تحقق الهدف المطلوب من زيادة الرواتب.

ورأى أن الحل يكمن في برنامج اقتصادي غير تقليدي يقوم بالدرجة الأولى على إصلاح نظام الرواتب والأجور، وتأمين فرص عمل لائقة تلغي البطالة المقنعة وتؤمن مصدر دخل كاف للمواطنين وتسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال برامج توظيف تتيح وصول الشخص المناسب إلى المكان المناسب مع نظام حوافز وترقية نوعي مرتبط بالإنتاجية أو بمعايير أداء مثالية وعدالة.

وأكد أبو مرة أن من الحلول أيضاً العمل على محاربة الفساد والقضاء عليه وعدم الاستمرار بحرمان الخزينة العامة للدولة من موارد تخسرها بسبب حلقات الفساد التي تتقاضى أضعاف الرسوم المحولة للخزينة العامة للدولة، والتفكير جدياً بإمكانية مشاركة المواطن بملكية المؤسسات العامة الحكومية من خلال تحويلها لشركات مساهمة عامة تتحول ملكيتها للشعب من خلال امتلاك كل مواطن لعدد محدد من الأسهم كالمصارف العامة ومؤسسة المياه والكهرباء والهاتف وغيرها. وبذلك يصبح المواطن مالكاً ومستهلكاً في الوقت نفسه وتتغير ثقافته من الاستهلاك وعدم المحافظة على المؤسسات العامة وعدم الالتزام بدفع المستحقات إلى مساهم على دراية تامة بأن ما سيدفعه من التزامات هو إيراد للشركة التي يملك أسهماً فيها وستعود عليه بالربح في نهاية العام، بحسب أبو مرة.

مهب نزاعات

من جهتها، قالت الاختصاصية الاجتماعية الدكتورة سمر علي إن غلاء المعيشة يضع الأسرة في مهب النزاعات التي تتطلب المواجهة والحل، وكما يقول المثل: عندما يخرج المال من النافذة تدخل المشكلات من الباب. وتتأثر الحياة الزوجية وتتراكم الضغوط والقلق وعدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية في ظل عدم القدرة على مواجهة التحديات بصبر ووعي من الزوجين وتتفاقم الصراعات لتصل إلى الانفصال.

ورأت أن من سلبيات الوضع الاقتصادي تراكم الضغوط والديون وعدم القدرة على سدادها والأخطر لجوء البعض إلى مصادر مخالفة قانونياً وأخلاقياً لكسب المال وهنا تختبر قدرة وصبر الزوجين فالمشكلات المادية موجودة وليس هناك في العالم أسرة مثالية لكن هناك أسرة تجيد التعامل مع الصراعات بشكل يحافظ على توازنها.

وأكدت على أن للأطفال نصيباً كبيراً في المشكلات الاقتصادية للأسرة، فمن الضروري مشاركتهم في فهم الحالة الاقتصادية للعائلة وكيفية توزيع الدخل وتنظيم المصروف الشهري في النفقات والطعام والحاجات الأساسية والاستغناء عن بعض الكماليات كالذهاب إلى المطاعم وشراء الملابس الجديدة.

وبينت أن غياب الأب والأم عن المنزل بسبب العمل يسهم في بناء شخصية مستقلة وقوية لدى الأبناء لأنهم يعتمدون على أنفسهم في تلبية حاجاتهم، لكن الغياب لفترة طويلة قد يسبب مشكلات تربوية ونفسية وضعف العلاقة الوالدية ويعرض العائلة للصراعات خاصة في مرحلة المراهقة التي تتطلب تقرب الأهل من أبنائهم.

وأشارت إلى أن الأزمات المالية قد تدفع الأسرة لإرسال أبنائها للعمل في سن مبكرة ما قد ينعكس سلباً على حياة الأبناء ودراستهم وتنومهم الجسدي وحالتهم النفسية ويجعلهم عرضة لمواجهة ظروف قاسية لا تناسب أعمارهم.

أما عن الحلول الممكنة، فرأت على أن الحل يبدأ من إدراك الزوجين حجم الصعوبات التي تواجههم وكيفية التعامل معها والتكيف معها نفسياً ومحاولة تعديل الميزانية والمصروف بما يتناسب مع الدخل وتقنين الصرف والكماليات والبحث عن مصادر رزق إضافية من داخل المنزل وعبر مواقع التواصل مثلاً.

وأكدت ضرورة الصدق والمصارحة بين أفراد العائلة وعدم إخفاء المتاعب المالية والتعاون في النفقات والإيرادات وعدم إلقاء اللوم المتبادل والمقارنة بالآخرين وعدم الانغماس بالقلق واليأس بل الاستفادة من الفرص المتاحة وإمكانية التوفير قدر الإمكان وطلب المساعدة من الأطراف الممكنة من دون حرج إلى أن تتجاوز الأسرة الأعباء الاقتصادية أو التكيف معها قدر الإمكان.

> خبيرة اجتماعية: لا بد من المصارحة بين أفراد العائلة حول الوضع المادي للأسرة

عطش في طرطوس.. ومدير المياه.. الواقع مقبول

طرطوس - هيثم يحيى محمد

لم يتحسن واقع مياه الشرب في ريف طرطوس حتى الآن رغم كل المطالبات والمناشدات الموجهة للوزارة والمحافظة ومؤسسة المياه عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل والشكاوى المباشرة لإيجاد الحلول المناسبة التي من شأنها التخفيف من معاناة المواطنين من جراء العطش الذي يعيشونه والتكاليف التي يتكبدونها لقاء شراء المياه من الصهاريج الخاصة المرتفعة الثمن.

مدير عام المؤسسة عيسى حمدان قال لـ«الوطن»: إنه رغم الظروف الحالية الصعبة وانخفاض مصادر الطاقة /كهرباء- مازوت/ والاعتماد الأساسي في تشغيل المشاريع على مجموعات التوليد الاحتياطية ورغم محدودية كمية المازوت المسلمة للمؤسسة فإن الواقع المائي في المحافظة مقبول بحيث تتم التغذية في مراكز مدن المحافظة يومياً كمدينتي طرطوس وبانياس ويوماً بيوم في مراكز مدن /مشتى الحلو -الدريكيش- الشيخ بدر/، أما في ريف المحافظة فهناك اختناقات فرضتها طبيعة المحافظة الجبلية وتعدد مراحل الضخ والأطوال الكبيرة للشبكات التي تحتاج إلى استمرارية في الضخ لساعات طويلة لحلها حيث تعمل المؤسسة على حل هذه الاختناقات من خلال استثمار آبار جديدة لدعم معدل نصيب الفرد، موضحاً أنه وضمن هذا الإطار تم استثمار آبار /جديدة البحر بغزارة ٨٠ م٣/ ساعة- خربة المعزة بغزارة ١٠٠ م٣/ساعة- الشيخ سعد بغزارة ٥٠ م٣/ساعة قطاع ريف طرطوس واستثمار بئر بسدقين بغزارة ٨٠ م٣/ساعة قطاع مشتى الحلو وبئر الطبية بغزارة ١٠٠ م٣/ساعة قطاع الصفصافة وبئر جديتي بغزارة ٣٠٠ م٣/ساعة لدعم مدينة طرطوس وبئر بانياس بغزارة ٢٠٠ م٣/ساعة لدعم مدينة بانياس.

ولفت إلى قيام المؤسسة بربط العديد من مشاريع مياه الشرب بخطوط توتر مستقلة خارجة عن التقنين بهدف تحسين الواقع المائي في القرى المستفيدة منها وهي مشاريع /بلوزة المحطة الأولى- نبع صالح بمحطاته الثلاث /منطقة بانياس/ ومشاريع / برمانة المشايخ منطقة الشيخ بدر والعنايسة- دوير طه المحطة الأولى بريف طرطوس وطيبة المهدي بالصفصافة /وخط خربة المعزة المغذي لمشاريع /كرم بيرم-خربة المعزة -دير حباش/، حيث يتم حالياً مد الكبل الكهربائي لاستثمار المرحلة الأولى المتضمنة وصل مشروع كرم بيرم وسيتم بعدها وصل مشروع خربة المعزة بعد أن تم الانتهاء من نصب الأعمدة وستتم المتابعة لربط مشروع دير حباش كمرحلة ثالثة بتكلفة إجمالية تقارب ١,٢ مليار ل.س وحالياً يتم استكمال أعمال قص الأشجار بالتنسيق مع مديرية زراعة طرطوس ليتم وضع مشروعي / متن الساحل- بصيرة/ في الخدمة خلال الفترة القريبة القادمة ما سيحسن من الواقع المائي في القرى المستفيدة.

وأضاف حمدان: كما يتم حفر آبار جديدة ومنها حفر وإكساء آبار /حصين البحر ريف طرطوس- المحافي ريف القدموس- بئر بانياس / ومتابعة حفر آبار /بيت الخرنوبي ريف بانياس، كما تعمل المؤسسة لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية لبعض مشاريع المياه حيث تتم حالياً أعمال تركيب ألواح شمسية في مشروع نبع ناصر مقدمة مجاناً من مؤسسة الآغا خان ما سيحسن الواقع المائي في قرى المشروع / بيت دية- البريكية- خربة الفرس/ وتم إعداد دراسة لتشغيل مشاريع /زاهد القديم -بيت يوسف / على الطاقة الشمسية وتمت الموافقة على الإعلان من وزارة الموارد المائية كما تتم دراسة عدة مشاريع أخرى.

وفي قطاع ريف القدموس الشمالي الغربي قال حمدان: تم إبرام مشروع عقد لتنفيذ خط رديف للقطاع الشمالي الغربي في القدموس بقيمة حوالي ٨٠٠ مليون مع مؤسسة الإسكان العسكري وهو قيد التصديق مما سيسهم في دعم قرى القطاع.

رئيس سوق البزورية: وضع المستهلك صعب والمواطن أصبح يشتري الزيت بالأوقية والخضر بالحبة

عبد المنعم مسعود

وصف رئيس لجنة سوق البزورية للنصف الجملة في دمشق محمد نذير السيد حسن واقع المستهلك بالمزري من حال بائع المفرق وبالتالي المستهلك فالتاجر أرباحه فقط ٢ بالمئة وأي زيادة أصبح لها هناك ضبط وإغلاق محل وغرامة بملايين الليرات وسجن، مبيناً أن البضاعة التي كان تاجر نصف الجملة قادراً على تصريفها في يومين أصبحت تبقى في محله ١٥ يوماً، أي أن عمله قد نقص تقريباً إلى الثلثين، ومثله بائع المفرق أصبح بدل أن يشتري من سوق نصف الجملة بثلاثة أو أربعة ملايين ليرة لا يكاد حجم مشتريات الأغلبية يصل إلى المليون. لذا فإن نسبة التراجع في حركة السوق التجارية تتجاوز ٥٠ بالمئة.

وبين رئيس اللجنة أنه كصاحب محل في سوق البزورية قد أبلغ من موظف الاستهلاكي بالتساؤل متى كان المستهلك يشتري بالأوقية حاجته من الزيوت والسمون ومتى كان يشتري حاجته بالحبة من الخضراوات؟

ويرى حسن أن حال تاجر نصف الجملة من حال بائع المفرق وبالتالي المستهلك فالتاجر أرباحه فقط ٢ بالمئة وأي زيادة أصبح لها هناك ضبط وإغلاق محل وغرامة بملايين الليرات وسجن، مبيناً أن البضاعة التي كان تاجر نصف الجملة قادراً على تصريفها في يومين أصبحت تبقى في محله ١٥ يوماً، أي أن عمله قد نقص تقريباً إلى الثلثين، ومثله بائع المفرق أصبح بدل أن يشتري من سوق نصف الجملة بثلاثة أو أربعة ملايين ليرة لا يكاد حجم مشتريات الأغلبية يصل إلى المليون. لذا فإن نسبة التراجع في حركة السوق التجارية تتجاوز ٥٠ بالمئة.

وبين رئيس اللجنة أنه كصاحب محل في سوق البزورية قد أبلغ من موظف الاستهلاكي بالتساؤل متى كان المستهلك يشتري بالأوقية حاجته من الزيوت والسمون ومتى كان يشتري حاجته بالحبة من الخضراوات؟

ويرى حسن أن حال تاجر نصف الجملة من حال بائع المفرق وبالتالي المستهلك فالتاجر أرباحه فقط ٢ بالمئة وأي زيادة أصبح لها هناك ضبط وإغلاق محل وغرامة بملايين الليرات وسجن، مبيناً أن البضاعة التي كان تاجر نصف الجملة قادراً على تصريفها في يومين أصبحت تبقى في محله ١٥ يوماً، أي أن عمله قد نقص تقريباً إلى الثلثين، ومثله بائع المفرق أصبح بدل أن يشتري من سوق نصف الجملة بثلاثة أو أربعة ملايين ليرة لا يكاد حجم مشتريات الأغلبية يصل إلى المليون. لذا فإن نسبة التراجع في حركة السوق التجارية تتجاوز ٥٠ بالمئة.

وبين رئيس اللجنة أنه كصاحب محل في سوق البزورية قد أبلغ من موظف الاستهلاكي بالتساؤل متى كان المستهلك يشتري بالأوقية حاجته من الزيوت والسمون ومتى كان يشتري حاجته بالحبة من الخضراوات؟

وعندما ذهب لاستلام الحصة قالوا إن التوزيع قد انتهى ولم تعد هناك مادة، كاشفاً أن أغلب من استلم المادة قام ببيع جزء منها واحتكر الباقي ما أبقى على أسعار المادة مرتفعة في السوق.

ورصدت «الوطن» في تجوالها في سوق البزورية بالزبلطاني أسعار بعض المواد، فسعر كيس السكر زنة ٥٠ كغ وصل إلى ٢٠٧ آلاف ليرة ولا يوجد إلا في محلين فقط في السوق، وبلغ سعر «تنكة» السمنة زنة ١٦ كغ وسطياً ٢٣٦ ألف ليرة، وسعر تنكة الزيت النباتي زنة ١٦ كغ وسطياً ٢١٣ ألف ليرة، وبلغ سعر ١٠ كغ برغل ٥٣ ألف ليرة، فيما اختلفت أسعار الرز حسب العبوة والحجم والتغليف وبلغ سعر كيس الرز التايلاندي الكبسة زنة ٢٠ كغ ١٧٠ ألف ليرة.